فيما يستعد العراق لتطبيق نظام التعرفة الكمركية على البضائع المستوردة

مصادر حكومية: توقعات بارتفاع أسعار المحاصيل والسلع المحلية في ظل انخفاض إنتاجيتها

بغداد - عمان / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

يستعد العراق لفرض زيادة كبيرة في الرسوم الجمركية في مطلع آذار المقبل، وسط توقعات بزيادة أسعار المواد المستوردة وخفض القدرة الشرائية للسكان بينما تحاول دول عربية السيطرة على الأسعار لتجنب غضب شعوبها.

وتؤكد الحكومة أن الهدف من ذلك هو حماية المنتجات المحلية والاقتصاد الذي عانى كثيرا بسبب العقوبات الاقتصادية خلال تسعينيات القرن الماضي وأعمال العنف التي أعقبت عام ٢٠٠٣، لكن ذلك يأتي في وقت غير مناسب حيث تعاني دول كثيرة في المنطقة من غليان شعبي بسبب الأوضاع الاقتصادية.

وكان الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر ألغى جميع الرسوم الكمركية التي كانت مطبقة في عهد النظام السابق بعد الإطاحة به في ٢٠٠٣، بهدف كسب تعاطف العراقيين الذي عانوا على مدى ١٢ عاما من العقوبات الاقتصادية الدولية شديدة القسوة. وبعد أشهر فرض رسم قدره ٥ بالمئة.

وهذا الأمر جعل الأسواق تمتلئ بالبضائع من أجهزة كهربائية إلى مواد غذائية. كما اصبحت شوارع المدن الرئيسية تشهد ازدحاما مروريا بسبب تدفق آلاف السيارات إلى البلاد.

وقال مدير عام العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة هاشم حاتم لوكالة فرانس برس إن "المخطط الجديد يهدف لحماية الاقتصاد والسوق العراقية".

وأضاف أن "كثيراً من الصناعات (المحلية) اختفت لأنها لم تستطع منافسة المنتجات الرخيصة التي ملأت الأسواق بعد ٢٠٠٣".

لكن التعرفة الجمركية الجديدة التي ستصل حتى ٨٠٪ لبعض البضائع وتشمل الفاكهة والخضراوات والأجهزة المنزلية وغيرها، ستعزز معدلات التضخم بينما يواجه العراق مشكلة الارتفاع العالمي لأسعار المواد الأولية.

وأشار حاتم إلى انه "من المؤكد أن الأسعار سترتفع ولكن نعتقد أن ذلك سيكون بشكل مقبول".

ويشهد العراق احتجاجات متقطعة تتخللها أعمال عنف في بعض الأحيان بسبب نقص الخدمات. وفي الوقت نفسه تتخذ العديد من البلدان العربية التدابير للحد من ارتفاع الأسعار.

وتحدث رئيس الوزراء نوري المالكي خلال لقاء مع وكالة فرانس برس في وقت سابق ردا على سؤال عن احتمال تأجيل تطبيق القانون الجديد حتى يصبح "الظرف مناسبا" لذلك.لكن حاتم قال انه "متأكد مئة بالمئة" من تطبيق القانون اعتبارا من السادس من آذار/مارس المقبل، أي بعد ثلاثة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية "الوقائع" في السادس من كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وأشار إلى أن القانون سيحمي الزراعة المحلية بشكل خاص من خلال التعديلات الموسمية، موضحا أن الرسوم ستكون أعلى عندما تكون المحاصيل المحلية في السوق لتشجيع التنافس بين المنتجين المحليين، ثم سترفع بقية السنة لتجنب ارتفاع كبير في الأسعار.

من جانبه قال علي الصفار الخبير الاقتصادي في الشؤون العراقية في مؤسسة البحوث الاقتصادية "ايكونوميست انتليجنس يونيت" في لندن: من الواضح إن الحكومة العراقية تريد التقليل من الاعتماد على النفط عبر زيادة الدعم للإنتاج المحلي".

ويشكل النفط ٦٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لكنه لا يمثل سوى واحد بالمئة من قطاع الوظيفة، وفقا لتقرير للأمم المتحدة نشر الاثنين.

وتشكل الزراعة ٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كانت ٨ بالمئة في ١٩٧٥، وفقا للصفار.

ويرى الصفار "قد لا تكون زيادة الرسوم الجمركية الطريقة المثلى لتحقيق ذلك (...) في مرحلة اضطرابات لا سابق لها في المنطقة سببها ارتفاع الأسعار والبطالة".

وبلغ معدل التضخم في العراق ٣،٣ بالمئة خلال ٢٠١٠ وفقا لتقرير لوزارة التخطيط وقد يصل إلى ٥،٦٪ خلال هذا العام بدون أن يشمل الرسوم الجمركية الجديدة، وفقا للصفار.

وأشار إلى انه "على الحكومة أن تفكر بتقديم تفسير لشعبها حول ارتفاع الأسعار".

في غضون ذلك قال مسؤول بمجلس تجارة الحبوب العراقي مثنى جبار إن العراق اشترى ما بلغ في مجمله ٣٥٠ ألف طن من القمح من استراليا والولايات المتحدة في مناقصة أغلقت الأسبوع الماضي.

وأضاف جبار في تصريحات صحفية نشرت مؤخرا: أن المشتريات شملت ١٥٠ ألف طن من جلينكور و٥٠ ألف طن من لويس دريفوس و١٠٠ ألف طن من فيتارا و٥٠ ألف طن من شركة أردنية.

وتابع: أن العراق اشترى ١٥٠ ألف طن من الأرز التايلندي في مناقصة طرحت في ١٩ يناير كانون الثاني.

وكانت رويترز قد نقلت في وقت سابق عن تجار بالشرق الأوسط أن المشتريات شملت ٢٥٠ ألف طن من القمح الاسترالي بأسعار تراوحت بين ٤٤٢ و٤٤٨ دولارا شملت التكلفة والشحن من ثلاث موردين رئيسيين و٥٠ ألف طن من القمح الامريكي بسعر ٤٤٦ دولارا شاملا التكلفة والشحن.

وقال مسؤولون سابقاً أنهم لم يستكملوا بعد مناقصة طرحت في ٢٨ كانون الأول الماضي لشراء ١٠٠ ألف طن من القمح ومناقصتين أخريين طرحتا في يناير كانون الثاني وواحدة طرحت في فبراير شباط.

والعراق واحد من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم إذ تبلغ احتياجات الاستيراد السنوية لديه نحو أربعة ملايين طن إلى جانب نحو مليون طن من الأرز ويقول تجار إن الاستهلاك الشهري من القمح لا يقل عن ٣٦٠ ألف طن.

إلى ذلك كشفت وزارة التخطيط عن انخفاض زراعة البطاطا في العراق في العام الماضي بنسبة ٨٪ مقارنة بالذي سبقه.

وقال مصدر إعلامي في الوزارة لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "زراعة البطاطا انخفضت في العراق بنسبة ٨٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض مناسيب المياه في محافظات ديالى وصلاح الدين وبغداد وبابل".

وبالرغم من هطول الأمطار خلال الأيام الماضية، لا يزال العراق يعاني من موجة جفاف بسبب شح الأمطار منذ أكثر من عامين، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما من نهري دجلة والفرات.

ويحمّل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتهم مشاريع إروائية وزراعية عليها.

وأضاف المصدر أن زراعة البطاطا وصلت خلال عام ٢٠١٠ إلى نحو ٢٠٠ ألف طن، بينما وصلت في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢٣ ألف طن لان الماء والاهتمام بمنتج البطاطا من قبل الفلاحين في المحافظات الأربع كان أفضل بكثير من عام ٢٠١٠".

وكانت وزارة الزراعة قد علقت استيراد البطاطا ابتداءً من منتصف الشهر الجاري، ولغاية نيسان المقبل بسبب "تزايد" في نسبة المنتوجات الزراعية المستوردة.

وأشار المصدر إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء التابع للوزارة التخطيط يقوم بعملية متابعة شهرية وموسمية لمراقبة عملية الزراعة وفق خطة واضحة لتقيم التطور الزراعي في البلاد.

وأعلنت لجنة المبادرة الزراعية العليا المرتبطة بمجلس الوزراء عن وضعها خطة تتضمن تنفيذ مشاريع زراعية عديدة ضمن موازنة عام ٢٠١١ للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.

وكانت الحكومة قد خصصت مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية محاور عدة للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، ومحور الإقراض الزراعي.

وذكرت مصادر صحفية مطلعة أن الحكومة منحت مؤخراً اللجنة العليا للمبادرة الزراعية صلاحية التعاقد مع الشركات التابعة لوزارة الموارد المائية، واستثنتها من أساليب التعاقد الواردة في المادة الرابعة من تعليمات العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨.

اليابان تبدي رغبتها بالدخول باستثمارات في قطاع الطاقة

بغداد / وكالات

أعلن نائب رئيس الحكومة لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني عن رغبة كبرى الشركات اليابانية في مجال الطاقة والنفط في الدخول بمشاريع استثمارية في العراق، مؤكدا دعم اليابان البلاد للنهوض بواقع البنى التحتية.

وقال الشهرستاني خلال مؤتمر صحفي عقده بعد لقاء وفد من الحكومة اليابانية ببغداد بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "اللقاء كان مثمرا جدا مع وفد الحكومة اليابانية وكبريات الشركات اليابانية التي عملت في العراق سابقا والتي ترغب بالعمل حاليا".

ولفت إلى أن "هذه الشركات أبدت رغبتها بالدخول في مشاريع استثمارية كبيرة في البلاد".

وأوضح الشهرستاني أن "الشركات اليابانية ساهمت في تطوير قطاع النفط سواء بتطوير المنشآت النفطية أو المصافي، وهي راغبة الآن أن تأتي وتعمل مرة ثانية ببناء المصافي ومنشآت الغاز".

وبين الشهرستاني أن "الشركات أبلغتنا بأنها ستبدأ بفتح مكاتب لها في العراق وتبدأ في العمل في المشاريع المختلفة، وهناك وعود من قبل الحكومة اليابانية لزيادة اقتراض العراق منها ليغطي المشاريع الاستثمارية التي يحتاج لها العراق".

وقال: هناك قرض مقر من اليابان بـ٣،٥ مليار دولار والعراق الآن يستفاد منه ولم ينفذ لغاية الآن"، مؤكدا أن "اليابان وعدتنا إذا احتجنا إلى مبالغ إضافية ستوفرها لنا".

من جانبه قال مساعد وزير الخارجية الياباني ميتسو سياكا خلال المؤتمر انه "تم خلال اللقاء الوقوف على أهم التعاملات في مجال الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين"، مبينا أن "تواجد الشركات اليابانية اليوم في العراق ودخولها بمشاريع استثمارية يعمل على تعزيز العلاقة وتطويرها بين البلدين".

وأشار سياكا إلى أن "العروض اليابانية المقدمة للعراق تعد جيدة وقيمة وسنعمل على دعم علاقاتنا التجارية والاستثمارية خلال المرحلة المقبلة".

العراق يطالب الأردن بعائدات الصادرات النفطية البالغة ١١٤ مليون دولار

بغداد / وكالات

ذكر مصدر إعلامي مطلع في وزارة النفط إن الحكومة طالبت الأردن بدفع مبالغ النفط الخام الذي تم تصديره إلى عمان بأسعار تقل عن سعر السوق، خلال الأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ وتبلغ ١١٤ مليون دولار اميركي.

وقال المصدر لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) انه "بعد زيارة رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي العراق، تم توقيع عدد من العقود بين الجانبين، وطالب رئيس الوزراء العراقي الجانب الأردني بدفع أقيام النفط العراقي الذي يتم تصديره إلى الأردن بأسعار مخفضة"، مشيراً إلى أن "المباحثات الرسمية مستمرة بهذا الصدد بين الدولتين".

وأضاف أن وزارة النفط مصرة على أن يدفع الأردن مبالغ قروض النفط الذي يتم تصديره إلى عمان، لأن النفط العراقي يتم بيعه للأردن بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق".

وتابع أن الحكومة العراقية تطالب الأردن بمبلغ ١١٤ مليون دولار عن أسعار النفط الخام الذي تم تصديره باقيام تقل كثيراً عن أسعار السوق خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦".

وتبلغ كميات الصادرات النفطية إلى الأردن ما يقارب من ٥،٥ مليون برميل نفط خلال تلك المدة، وكل برميل نفط تم بيعه بأقل من سعر السوق الدولية بمعدل ١٨ دولاراً ولغاية عام ٢٠٠٨، وبعد ذلك تم تمديد مدة العقد بناء على طلب الحكومة الأردنية لغاية نهاية عام ٢٠١٠" مبيناً أن "١٠ آلاف برميل نفط عراقي يتم تصديره إلى الأردن عبر ناقلات النفط ولا تزال العملية مستمرة حتى الآن".

وأشار المصدر إلى أن رئيس الحكومة الأردنية سمير الرفاعي دعا العراق إلى تمديد مدة بيع النفط العراقي لبلاده بأسعار منخفضة، وان يزيد كمية النفط المباعة للأردن من ١٠ آلاف برميل يومياً إلى ٣٠ ألف برميل، إلا أن العراق طالب الأردن بإيفاء ديونه، بعدها يتم استئناف تصدير النفط إلى عمان".

في غضون ذلك أكدت لجنة النفط والطاقة النيابية على أن قانون النفط و الغاز يتطلب توافقاً سياسياً بين الكتل قبل أن يتم مناقشته داخل اللجنة، مبينة أن القانون قد يتم التصويت عليه خلال عشرة أيام شريطة الاتفاق السياسي.

وقال عضو اللجنة بايزيد حسن لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن قانون النفط والغاز لم يتم إدراجه لغاية الآن ضمن مهمات لجنة النفط والغاز النيابية، مبينا أن القانون يحتاج إلى توافق سياسي بين الكتل قبل الذهاب به إلى مجلس النواب.

وأضاف أن غياب الاتفاق السياسي يعني عدم إقرار القانون حتى لو تم إدخال التعديلات عليه لافتا إلى أن القانون قد يتم التصويت عليه في مدة لا تتجاوز العشرة أيام شريطة الحصول على إجماع سياسي.

وفشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

ويرى عدد من الخبراء المعنيين بالدراسات النفطية أن العراق يفتقر حتى الآن إلى سياسة نفطية واضحة المعالم والتي كانت سببا في تأخير تطوير ثروته النفطية.

وأعلنت وزارة النفط في شهر أيلول العام الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليار برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.

واجرى العراق العام الماضي ثلاث جولات للتراخيص النفطية لاستثمار المخزون النفطي أسفرت عن فوز شركات عالمية من جنسيات عدة.

وتعتزم النفط زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة إلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك).

مصادر: ترحيب في نينوى على الموافقة بقيام المحافظات باستيراد مفردات البطاقة التموينية

الموصل / نوزت شمدين

عبر مواطنون موصليون عن ارتياحهم للأنباء التي تحدثت عن موافقة مجلس الوزراء على قيام المحافظات باستيراد مفردات البطاقة التموينية، واعتبروا ذلك خطوة مهمة من اجل إعادة الاستقرار لتوزيع هذه المواد، والمحافظة على استقرار سوق المواد الغذائية بشكل عام، والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار بعد تذبذب توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال الفترة الماضية، وأبدت محافظات بغداد والنجف الاشرف والبصرة وصلاح الدين خلال اجتماع الهيئة التنسيقية للمحافظات الذي عقد في بغداد برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي، عن استعدادها لاستيراد مفردات البطاقة التموينية وتوزيعها، في حين طلبت محافظات أخرى مهلة لدراسة وضعها.

فقررت الهيئة التنسيقية بدء المحافظات القادرة على تولي أمور الاستيراد البدء باستعداداتها للمباشرة في اقرب وقت، وبالتنسيق مع وزارة التجارة في حين يتعين على المحافظات الأخرى استكمال احتياجاتها، وأشارت النائبة وصال سليم إلى أن إيكال مهمة استيراد وتوزيع البطاقة التموينية لمحافظة نينوى سيسهم في إيصال الحصة التموينية إلى المواطن بشكل أسرع وبنوعية أفضل، وان القرار جاء في وقته نظراً للمعاناة التي تحملها المواطن العراقي في كافة المحافظات من جراء عدم وصول الحصة التموينية كاملة، وكان يدفع أجور هذه الحصة شهريا دون أن يتسلم أي مادة أو ربما يحصل على مادة واحدة أو اثنتين في أحسن الأحوال.

وذكر مصدر في محافظة نينوى لـ (المدى) أن المحافظة تملك جميع المؤهلات لتولي عملية استيراد المواد الغذائية من الخارج، وتوزيعها على المواطنين، فهي تملك منفذاً حدودياً برياً مع سوريا، وهي بالأصل تقع على طريق المواصلات بين عدة دول من بينها تركيا، وتملك مخازن عملاقة لخزن المواد، إضافة إلى وسائط النقل المتنوعة، مع المختبرات اللازمة لفحص المواد الغذائية للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري.

من جهة أخرى طمأن قرار الهيئة التنسيقية مواطني محافظة نينوى، إلى عدم دقة الأخبار التي تحدثت عن نية الحكومة المركزية بإلغاء البطاقة التموينية، واعتبروا قيام المحافظات بالاستيراد والتوزيع مرحلة جديدة ستنعكس بالإيجاب عليهم، حيث سيكون هناك ضمان لوصول المواد بشكل كامل، وبنوعية جيدة وهذا هو الأهم.

المواطن منير عاصم(٤٦ سنة)، قال لـ (المدى): انه يقوم شهريا بدفع ثمن الوجبة التموينية كاملة مقابل أن يتسلم مادة واحدة أو مادتين، وقال بان هذا يحدث منذ أشهر بعيدة، وقد رافق ذلك ارتفاع كبير في أسعار هذه المواد في سوق المواد الغذائية المحلية، وهو يرى بان مسك المحافظة لهذا الملف سيسهم بشكل كبير في استقرار توزيع المواد. وسيخفف ذلك من الضغط المادي عليه.

فيما حذر المواطن عبد الباقي صفوان (٣٧ سنة)، من أن تلقى مفردات البطاقة التموينية، نفس مصير المشاريع التي تشرف عليها المحافظة، لأنها تعاني من التأخر وسوء الانجاز، وتفوح منها رائحة الفساد، ودعا المحافظة إلى الإشراف المباشر على عملية الاستيراد والتوزيع ولا تترك الأمر بيد التجار الذين يتحينون أي فرصة لاستغلال وضع السوق حسب تعبيره.

الاتصالات: خمسة شركات خاصة لنشر خدمات الانترنت

بغداد / وكالات

باشرت خمسة شركات خاصة بتقديم خدمات الانترنت إلى دوائر الدولة والمواطنين في عموم المحافظات بعد توقيعها عقودا مع الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات في وزارة الاتصالات.

وقال معاون مدير عام الشركة للشؤون الفنية احمد محمد رؤوف بحسب الوكالة (الإخبارية للأنباء) إن خمسة شركات مختصة بتقديم خدمات الانترنت باشرت عملها لتقديم هذه الخدمات في عموم محافظات العراق، مشيراً إلى أن الشركة الأولى والتي تسمى (المدار) تستخدم تقنيات شركة(G Cesco) الألمانية في تقديم خدماتها للمواطنين ودوائر الدولة أما الشركة الثانية فهي شركة (ايرث لنك) والتي تقدم خدمات الانترنت بتقنية الواي فاي وبصورة جيدة إلى المواطنين.

وأضاف أن شركة (روافد دجلة) تختص بتقديم خدمة الانترنت بتقنية الواي فاي إضافة إلى الانترنت عبر الأقمار الصناعية (V SAT) بالنسبة للمناطق النائية، أما الشركة الرابعة فهي شركة السلامي المختصة بخدمات الاستضافة مبيناً إن الشركة الخامسة والأخيرة هي شركة (الظل) والتي تقتصر في تقديم خدماتها على محافظة الانبار فقط.

وتابع رؤوف انه تم اختيار هذه الشركات بعد أن تقدمت نحو ١٠ شركات في كل اختصاص لافتاً إلى أن الشركة أخذت بنظر الاعتبار اختيار هذه الشركات على أساس تواجدها بالعراق وإمكاناتها المالية والملاكات الفنية التي تمتلكها،موضحاً أن جميع هذه الشركات تقدم خدماتها الآن عن طريق (الوايرليس) نظراً لعدم صلاحية البنى التحتية الخاصة بالانترنت في العراق.

نوافذ على الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠